السليمانية تحبس الأنفاس تحسّبا لصراع دامٍ داخل أسرة الطالباني

لاهور شيخ جنكي يتراجع عن التنازل عن رئاسة الحزب ويقرر المواجهة بـ«ثبات»

حزب ورثة الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني يشهد تصدّعا خطرا في صفوفه بسبب انتقال الخلافات على تزعّمه إلى صفوف الأسرة التي تهيمن على مقاليده، الأمر الذي لاحت معه ملامح فتنة تهدّد الوضع الأمني في معقل الحزب محافظة السليمانية، ويمكن أن تبلغ مديات خطرة بسبب حضور حسابات لفاعلين محلّيين وإقليميين في تلك الخلافات.

فجأة طارت الرئاسة

السليمانية (العراق) – لم يحسم تفرّد بافل الطالباني ابن الزعيم الكردي والرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني برئاسة حزب الاتّحاد الوطني الكردستاني الذي أسسه والده منتصف سبعينات القرن الماضي واستبعاده ابن عمّه لاهور شيخ جنكي من الرئاسة المشتركة للحزب، الصراعَ الذي تفجّر قبل بضعة أشهر بين ابنيْ مؤسس الحزب قوباد وبافل وابن عمّهما لاهور الذي أعلن أخيرا استعداده للمواجهة بـ"ثبات".

ولا يؤثّر هذا الصراع فحسب على مكانة الاتّحاد الوطني في الإقليم حيث مال ميزان القوى أكثر نحو الحزب الكبير المنافس له، الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة أسرة البارزاني المسيطرة عمليا على أهمّ المراكز القيادية في حكومة الإقليم، ولا يضعف فقط قدرته على المنافسة في الانتخابات البرلمانية العراقية المبكّرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم، وإنما أيضا يثير المخاوف من انتقال التوتّر داخل أسرة الطالباني إلى الشارع واتّخاذه منحى عنيفا على الطريقة العراقية في تصفية الحسابات وحسم الخلافات بقوّة السلاح.

> **أتباع إيران في العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني غير بعيدين عن الصراع بين لاهور وابني عمّه قوباد وبافل الطالباني**

واختار الحزب مطلع العام الماضي كلاً من بافل ولاهور ليتشاركا رئاسة الاتّحاد الوطني، لكنّ ابنيْ الطالباني أقدما في يوليو الماضي على إلغاء تلك الصيغة التشاركية وإقصاء ابن عمهما ليعلن بذلك بافل نفسه رئيسا للحزب بعد أن كان رئيسا مشاركا وفقا للتسمية الرسمية المعتمدة سابقا.

وبعد أن بدا أن لاهور قد قبل بالقرار كأمر واقع، عاد مطلع الأسبوع الجاري ليعلن رفضه له معلنا قراره بأن يواجه "بثبات هذه المؤامرة" حتى أنفاسه الأخيرة، واستعداده "للقيام بأي خطوة بدعم المخلصين".

ويسيطر حزب ورثة الطالباني عمليا على محافظتي السليمانية وحلبجة من ضمن المحافظات الأربع لإقليم كردستان العراق الذي يتّخذ من أربيل مركزا له، وهي أيضا معقل حزب أسرة البارزاني الذي يشمل نفوذه محافظة دهوك.

ويتحكّم الاتحاد في جزء من موارد الإقليم الذي يشارك في حكمه إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث يشغل قوباد الطالباني منصب نائب رئيس الإقليم، كما أنّ قسما من قوات البيشمركة التي هي بمثابة جيش لكردستان العراق تابع للحزب.

وكان معروفا عن لاهور أنّ له نفوذا داخل الأجهزة الأمنية في السليمانية لكنّ مصادر تقول إنّ ابني عمّه عملا خلال السنوات الماضية على تحجيم ذلك النفوذ استعدادا للانقلاب عليه، وهو ما تمّ أخيرا.

وقال لاهور في بيانه "بعدما اخترنا ضبط النفس حفاظا على أمن مدينة السليمانية العزيزة وإقليم كردستان بشكل عام، ومن أجل حل مشاكل ما بعد مؤامرة الثامن من تموز (يوليو) والتي حاولت حلحلتها من خلال الحوار والمسارات الحزبية، ومن أجل ذلك أعلنت استعدادي للتخلي وبشكل مؤقت عن سلطاتي التنفيذية وتسليمها إلى الأخ الرئيس المشترك، شريطة تشكيل لجنة تحقيقية حزبية لكشف الحقائق والوقائع حول التهم التي وجهت لنا من هنا وهناك، ولكن مع الأسف يبدو أن حزبنا وبسبب المضايقات لم يستطع تشكيل تلك اللجنة وبعدما فقدت الأمل من المكتب السياسي لحزبنا قررت اللجوء إلى القضاء في السليمانية والطلب منه حسم التهم الموجهة لنا من خلال المحاكم".

وأضاف "كان بإمكاننا كشف الستار عن عدة أمور وأعمال مقززة ليس فقط من خلال تبادل التهم بل بالدليل القاطع، ولكن تربيتي وأخلاقي لن تسمحا لي بعمل ذلك أبدا".

ولمّح لاهور إلى وجود جهات خارجية في خلفية الصراعات داخل الحزب وأسرة الطالباني قائلا في بيانه "المؤامرة التي تجري حاليا أخطر مما يشاع. لقد حاولنا جاهدين خلال الأعوام الماضية أن يكون الاتحاد الوطني الكردستاني صاحب قرار مستقل وأن لا تقع قراراته تحت تأثير أي حزب سياسي آخر. وقد رسمنا فيما مضى الخطوط والملامح الوطنية والقومية للاتحاد الوطني ولم نكن نسمح بأن نقع تحت تأثير المؤامرات الإقليمية".

وعلى العكس من ابني عمّه قوباد وبافل تجمع لاهور علاقات فاترة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحديدا أقطاب أسرة البارزاني، في مقابل علاقته القوية بأحزاب وفصائل عراقية مسلّحة قريبة من إيران، ما جعل أوساطا سياسية كردية – عراقية تتحدّث عن وجود دور لإربيل في استبعاده وتهميشه استعدادا لترتيبات يتم التنسيق بشأنها بين أسرتي الطالباني والبارزاني، وفي مقدّمتها توحيد البيشمركة بطلب من الولايات المتّحدة الأميركية التي تبدو بصدد العودة إلى الرهان على الإقليم كموضع نفوذ أساسي لها في العراق وكموطن بديل لقواتها التي يواجه وجودها في باقي المناطق العراقية اعتراضات شديدة ومضايقات من قبل حلفاء إيران في العراق.

وعلى هذه الخلفية نشطت محاولات قوى شيعية عراقية لنجدة لاهور تحت عنوان منع حدوث فتنة واندلاع صدام مسلّح في السليمانية. وقالت وسائل إعلام عراقية إنّ قيادات سياسية شيعية بارزة شرعت في إجراء اتّصالات مكثّفة مع قيادات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لوقف التصعيد الحاصل ومنع وصول الأمر إلى التصادم المسلح بين قادة الحزب.

إجراءات استثنائية لتخفيف وقع إصلاح قطاع الكهرباء على العمانيين

مسقط – أقّرت السلطات العمانية تعديلا في هيكلة الإمداد بالطاقة الكهربائية باتّجاه تزويد المستهلكين من محدودي الدخل بالمزيد من الإمدادات في أعقاب شكاوى من ارتفاع حاد في الفواتير خلال فصل الصيف الذي يتزايد فيه استهلاك الطاقة الكهربائية.

كهرباء لكل بيت وفي كل الظروف

وجاء هذا الإجراء ضمن جهود الحفاظ على التوازن بين المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين ومتطلّبات الإصلاح الاقتصادي والإداري الذي شرعت فيه السلطنة كضرورة لم يعد بالإمكان إرجاؤها في ظلّ الظروف الاقتصادية والمالية الطارئة.

وتعتبر كلفة الطاقة المنزلية من المسائل الحساسة في سلطنة عمان التي شهدت قبل أشهر احتجاجات نادرة على البطالة استجابت لها السلطات بسلسلة من الإجراءات بعضها عاجل مثل التشغيل الفوري بعقود مؤقتة وبعضها أطول مدى مثل التسريع في عملية توطين الوظائف في القطاعين الخاص والعام على حدّ سواء.

وتريد الحكومة الإبقاء على قدر من دعم المواطنين في ظل مواصلة السلطان هيثم بن طارق الذي تولى مقاليد الحكم العام الماضي إقرار إصلاحات لتخفيف الضغط على المالية العامة للدولة.

وشملت الإصلاحات إقرار ضريبة على القيمة المضافة بدأ العمل بها في أبريل الماضي، وكذلك إصلاح نظام الدعم المكلف.

وقال مسؤول بهيئة تنظيم الخدمات العامة في إفادة صحافية إنه بعد تلقي أكثر من خمسة آلاف شكوى قررت السلطات توسيع فئات الاستهلاك للأسر في خطوة ستُطبق بأثر رجعي لتغطية شهري مايو ويونيو الماضيين.

وبموجب التعديل سيتمكن المستهلكون الذين يدفعون رسما قدره 0.03 دولار لكل كيلوواط في الساعة من الحصول على ما يصل إلى أربعة آلاف كيلوواط في ساعة من الكهرباء ارتفاعا من الحد الأقصى السابق البالغ 2000 كيلوواط في ساعة.

وسيتمكن المستهلكون الذين يدفعون 0.04 لكل كيلوواط في الساعة من الحصول على ما يصل إلى ستة آلاف كيلوواط في الساعة، مقابل أربعة آلاف سابقا.

وقال رئيس الهيئة منصور الهنائي للصحافيين إن معظم المواطنين يندرجون تحت هذين الفئتين. وأضاف "هناك مراجعة مستمرة ومتواصلة لمعرفة مدى تأثير ارتفاع تكلفة الكهرباء على بعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، موضّحا أن الهيئة أصدرت تعليمات للشركات المرخصة بإعادة الخدمات المقطوعة بسبب تأخر سداد الفواتير خلال الصيف.

وكانت الحكومة العمانية قد أعلنت قبل أشهر تعديل برنامج دعم الكهرباء والماء بتحويل تركيز إنفاقها إلى المواطنين الأكثر حاجة.

سالم بن حمد الجهوري

تكامل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الإصلاحت العمانية

وتهدف الخطة إلى جانب تطوير قوانين العمل والخصخصة والضرائب الجديدة إلى خفض العجز المالي الذي واجهته السلطنة بسبب تذبذب أسعار النفط من جهة وتأثيرات جائحة كورونا من جهة ثانية.

وبحسب الباحث العماني في الشؤون الدولية سالم بن حمد الجهوري فإنّ إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية في سلطنة عمان يعدّ نموذجا عن تكامل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية الإجرائية في العملية الإصلاحية الأشمل الجارية في السلطنة، حيث أشار في تصريح لـ"العرب" أنّ الإجراءات الجديدة تشمل أيضا عدم قطع الكهرباء لغير المسددين للفواتير من شهر مارس إلى شهر سبتمبر من كل عام مع إمكانية تقسيط المبالغ على المستهلكين.

وفي سياق أشمل من تحسين أداء قطاع الطاقة الكهربائية وملاءمته مع المتطلّبات البيئية التي اكتست أهمية عالمية متزايدة، تقرّر استكمال مشاريع إنتاج الطاقة من الطاقة النظيفة من الشمس والرياح، والاستغناء عن خمس محطات تعمل بالغاز، إضافة إلى دمج بعض المحطات لتغطية محافظات في مناطق جغرافية متقاربة. ويجري بالتوازي مع ذلك استكمال الربط الداخلي بين المحافظات، وتصدير الفائض في الطاقة إلى شبكة مجلس التعاون الخليجي.

ولا يزال النفط والغاز مصدرين رئيسيين للدخل في عمان فيما تضرر قطاع السياحة بشدة من جائحة كورونا وعمليات الإغلاق المتكررة في السلطنة. ورغم المصاعب الاقتصادية تشهد عمان استقرارا سياسيا ملحوظا لم يتأثّر بالتوترات الإقليمية الكبيرة المحيطة بالسلطنة ومن ضمنها الحرب في اليمن والأزمة العالمية والإقليمية مع النظام الإيراني.

ولدى تسلّمه السلطة، أظهر السلطان هيثم بن طارق توجّها إصلاحيا واضحا يتضمّن التخلّص من البطء والتكلّس في أجهزة الدولة وإزالة العوائق التي أخّرت الإصلاح الاقتصادي الذي كان مطلوبا بشدّة منذ سنوات. وتحصينا للوضع الاجتماعي من النتائج الجانبية للعملية التي تقتضي الضغط على الإنفاق العام والحدّ من سخاء الدولة في تقديم الدعم، ترافق الإعلان عن إقرار خطة تتعلق بإحداث التوازن المالي مع الإعلان في الوقت ذاته عن تسريع إنشاء نظام متكامل للحماية الاجتماعية.

إعدام سعودي مدان بالخروج المسلح على الدولة

الرياض – أعلن الثلاثاء في السعودية عن تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق مواطن سعودي أدين بالخروج المسلّح على الدولة وتمويل الإرهاب في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية.

وكانت المنطقة المذكورة قد شهدت خلال سنوات سابقة عدّة أحداث أمنية، من بينها مواجهات بين مسلّحين ينتمي أغلبهم إلى الطائفة الشيعية وكثيرا ما يتمّ ربط دوافعهم بمخططات خارجية لزعزعة استقرار المملكة.

وقالت وزارة الداخلية السعودية في بيان صحافي إنّ شخصا "سعودي الجنسية أقدم على الخروج المسلح على سلطات الدولة والشروع في قتل رجال الأمن بإطلاق النار عدة مرات على نقاط الضبط الأمني والدوريات الأمنية في عدة أماكن بمحافظة القطيف مستخدما في ذلك أسلحة كانت بحوزته".

وأضاف البيان أن المدان "اشترك مع عدد من المجرمين في الإخلال بالأمن الداخلي واستهداف رجال الأمن وتمويل الأعمال الإرهابية من خلال تلقيه مبالغ مالية من مستقبلي الأسلحة مقابل مساعدتهم في نقلها وإخفائها وعلمه بتهريب تلك الأسلحة إلى داخل المملكة وتستره على ذلك، وسعيه إلى زعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية بالمشاركة في المسيرات وأعمال الشغب".

وأوضح البيان أنّ "التحقيق معه أسفر عن توجيه الاتهام إليه بارتكاب تلك الجرائم وصدر بحقه صك يقضي بثبوت ما نسب إليه، وتم الحكم بقتله تعزيرا".

وتزامن الإعلان عن تنفيذ الحكم مع صدور تقرير لمنظمة العفو الدولية رصدت فيه تزايدا في عدد الإعدامات في المملكة خلال النصف الأول من العام 2021 بعد تراجع العدد في العام 2020.